

کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی

۱۶۰

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب: *مجموعه الطن* ، *سأله امریه*

مؤلف

مترجم

شماره قفسه ۱۶۰۷۱



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۲۰۷۲۳۲



کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب: <u>سوره الفتن، سوره ابره</u>	جمهوری اسلامی ایران
مؤلف: _____	شماره ثبت کتاب: _____
مترجم: _____	۲۰۷۲۳۲
شماره قفسه: ۱۶۰۷۱	

سوره الفتن  
سوره ابره  
۱۶۰۷۱  
۲۰۷۲۳۲





[illegible][illegible]



[illegible][illegible]



U.

[illegible]



















[illegible]

المذهب فانه يختص بحال الخارج لا بحرفي فيعلم المفسرون انه في الجملة انما يختص بالوارد في الخارج  
فقط بل وان كان ذلك من خارج الاختصاص لا حكم المذهب فانه يراى ان المذهب هو المذهب في الخارج  
في الجملة وليس المذهب في الحقيقة في الخارج بل هو في الحقيقة في الجملة في الخارج بل هو في الحقيقة في الجملة في الخارج  
المذهب في الجملة في الخارج بل هو في الحقيقة في الجملة في الخارج بل هو في الحقيقة في الجملة في الخارج  
لكن من هذا لا يترتب عليه ان المذهب في الحقيقة في الجملة في الخارج بل هو في الحقيقة في الجملة في الخارج  
لم يوجد في الحقيقة في الجملة في الخارج بل هو في الحقيقة في الجملة في الخارج بل هو في الحقيقة في الجملة في الخارج  
مما هو في الحقيقة في الجملة في الخارج بل هو في الحقيقة في الجملة في الخارج بل هو في الحقيقة في الجملة في الخارج  
وجوه اخرى من هذه الجهة فانه لا يترتب على المذهب في الحقيقة في الجملة في الخارج بل هو في الحقيقة في الجملة في الخارج  
عدم حجة القياس وكذا فانه لا يترتب على المذهب في الحقيقة في الجملة في الخارج بل هو في الحقيقة في الجملة في الخارج  
والجواب عن هذا ان المذهب في الحقيقة في الجملة في الخارج بل هو في الحقيقة في الجملة في الخارج بل هو في الحقيقة في الجملة في الخارج  
بغير الضرر والضرر عليه فانه لا يترتب على المذهب في الحقيقة في الجملة في الخارج بل هو في الحقيقة في الجملة في الخارج  
التي هي من حصول الظن في القياس كونه ذلك من حيث هو لا من حيث هو بل هو في الحقيقة في الجملة في الخارج بل هو في الحقيقة في الجملة في الخارج  
فانما هو من حصول الظن في القياس كونه ذلك من حيث هو لا من حيث هو بل هو في الحقيقة في الجملة في الخارج بل هو في الحقيقة في الجملة في الخارج  
المذهب من حيث هو بل هو في الحقيقة في الجملة في الخارج بل هو في الحقيقة في الجملة في الخارج بل هو في الحقيقة في الجملة في الخارج  
الاساس لان ذلك من حيث هو بل هو في الحقيقة في الجملة في الخارج بل هو في الحقيقة في الجملة في الخارج بل هو في الحقيقة في الجملة في الخارج  
العلم فانه لا يترتب على المذهب في الحقيقة في الجملة في الخارج بل هو في الحقيقة في الجملة في الخارج بل هو في الحقيقة في الجملة في الخارج  
ان يرجع ذلك الى عدم العلم بالظن في القياس كونه ذلك من حيث هو لا من حيث هو بل هو في الحقيقة في الجملة في الخارج بل هو في الحقيقة في الجملة في الخارج  
بمقتضى ما في الظن في القياس كونه ذلك من حيث هو لا من حيث هو بل هو في الحقيقة في الجملة في الخارج بل هو في الحقيقة في الجملة في الخارج  
لا عدم ما في الظن في القياس كونه ذلك من حيث هو لا من حيث هو بل هو في الحقيقة في الجملة في الخارج بل هو في الحقيقة في الجملة في الخارج







الاولاد اخرجهم الله

١٠٠

[illegible]















[illegible][illegible]







































[illegible][illegible]

1

1911

[illegible]











[illegible][illegible]























يصح حملها عن مقتضى الفاعلة المذكورة اذ لا تستحق جديده وهو انما يقتضي على الفاعلة المذكورة  
غير ما يقتضي لغيرها او مقتضى الالفين على كونها كون الفاعل لعدم جهة ذلك الفاعل في هذا  
حوازه الفاعل بكونه ذلك الفاعل المستحق لغيره في الواقع فانه لا وجه لوجوب العمل في هذه الحالة  
الذكره تحت الفاعل ولا كانت متساوية في العمل بينهما كان الامر انما كانت في هذا وانما كانت في هذا  
على ما هو سابق الا انه لا بد من بيان كون ترك احد الفاعلين مستلزما لافعاله المذكورة كما عرفت  
الوجه انما هو تخصيصها بالاعمال ان الخارج من حكم تلك الفاعلة في الحقيقة هو ان العمل بالاعمال  
الاعمال المفروض اذ الفاعل نفسه لا يميز بين فاعله في حقيقة الفاعلة او في حقيقة الفاعل في الالفين  
المفروض فلا وجه لوجوب حملها تحتها انما هو امر استأثر في الفاعل المفروض في الحكم المستحق  
منه في كل واحد من الطرفين المذكورين ان كان مستند في جميعه من حيث واحد او في كل واحد على حدة  
مستند في جميعه من حيث واحد او في كل واحد من الطرفين المذكورين ان كان مستند في جميعه من حيث واحد  
فانما هو في الواقع على ما عرفت عدم جهة ذلك الفاعل في الفاعل على عدم جواز الرجوع الى الاول  
وجوز بذكره عن التوجه تحت التفسير المذكور فليس ذلك محققا في الفاعلة اطلاقا فان  
ان الفاعل كما حكم بحكمه الفاعل الاول ان لم يرد دليل على ذلك الحكم بحكمه الفاعل الثاني وكما حكم  
باعتبار ركوزه على عدم جهة الاول على الاول باعتبار جهة العمل على عدم جهة الثاني على الثاني  
الوجه بينهما في الحقيقة هو ان الخارج من حكمه في الثاني على الاول على وجهه في الثاني على وجهه في الثاني  
في نحو ما ذكره في حقيقة الفاعل الاول يمكن استلزامه الواقع الفاعل الثاني لعدم جهة الاول في كون  
مؤكد في الاستدلال على الفاعل بكونه ترك احد الفاعلين ولا يسلو في كون ترك الثاني فانه في  
معارض الاستدلال على الفاعل على جهة الفاعل لا الفاعل المفروض وجه في الحقيقة في ملاحظة العمل  
القطعي المميز من الاول ان كان تركه جهة الفاعل الاول او دليل على عدم جهة الثاني من الحكم  
الافعال الفاعل الاول او حقيقة دليل المفروض تحت الفاعل الثاني فيكون دليل على عدم جهة الاول ولا

عاجز

ما يرد من دليل على الفاعل في الحكم على كون الحكم على تركه لعدم جهة الفاعل المذكور في الواقع  
فانما هو مقتضى الفاعل في الاول لا يمكن حمل ذلك الحكم على عدم جهة الفاعل الثاني في الواقع  
به انما لا بد من بيان كون الفاعل المذكور قد عرفت ان لا مانع من جهة حكمه المستحق ولا وجه ان يكون حكمه الفاعل  
دليلا على عدم جهة الثاني اذ الفاعل في نفس الفاعل والافعال المذكورة المقام على انما يقتضي في هذا  
والدليل انما هو انما هو امر استأثر في الفاعل المفروض في الحكم المستحق من الفاعل المذكور  
ان لم يرد دليل على الفاعل في الواقع المذكور في الفاعل في الواقع المذكور في الفاعل في الواقع المذكور  
فيكون مقتضى الاستدلال على الفاعل لا مانع من جهة الفاعل في عدم جهة الفاعل في الواقع المذكور في الفاعل  
التي في عدم جهة الاول من غير حصولها من الفاعل في الواقع المذكور في الفاعل في الواقع المذكور  
انما هو كذا عرفت انما هو جهة الفاعل في الواقع المذكور في الفاعل في الواقع المذكور في الفاعل  
المفروض في الفاعل في الواقع المذكور في الفاعل في الواقع المذكور في الفاعل في الواقع المذكور  
القول في الحقيقة في الفاعل في الواقع المذكور في الفاعل في الواقع المذكور في الفاعل في الواقع المذكور  
مرجعين الطرفين فلا بد من الفاعل في الواقع المذكور في الفاعل في الواقع المذكور في الفاعل في الواقع المذكور  
وان كان في مسدود الفاعل ان طريق العمل بغير الفاعل في الواقع المذكور في الفاعل في الواقع المذكور  
للمرء في الحكم المذكور في الواقع المذكور في الفاعل في الواقع المذكور في الفاعل في الواقع المذكور  
بقا ان لا يمكن مطلق الفاعل في الواقع المذكور في الفاعل في الواقع المذكور في الفاعل في الواقع المذكور  
من الدين والرجوع على جميع وكما هو المفروض في الفاعل في الواقع المذكور في الفاعل في الواقع المذكور  
الافعال في الواقع المذكور في الفاعل في الواقع المذكور في الفاعل في الواقع المذكور في الفاعل في الواقع المذكور  
اذا الامر بين الطرفين دون بعض او الرجوع الى مطلق الفاعل في الواقع المذكور في الفاعل في الواقع المذكور  
فانما هو في الواقع المذكور في الفاعل في الواقع المذكور في الفاعل في الواقع المذكور في الفاعل في الواقع المذكور  
فيكون مقتضى الفاعل في الواقع المذكور في الفاعل في الواقع المذكور في الفاعل في الواقع المذكور في الفاعل في الواقع المذكور  
فيكون مقتضى الفاعل في الواقع المذكور في الفاعل في الواقع المذكور في الفاعل في الواقع المذكور في الفاعل في الواقع المذكور











[illegible]

في التمام

في انه اذ علم ان الحكم كونه مخالفاً لما هو معلوم اتفاقاً لا من الحكم انفسه بل من قول الله تعالى انما احل الله  
 عن وجوب الحكم في الصورة المفروضة عند الدلالة بين الوجهين لا وجوب التصحيح للملك كواحد  
 راسخ في العلم الصحيح تركه في هذا المقام فاسد المقتضى ان قوله الحمد لا طاعة الا لله  
 والوجه اول الوجه اوله راسخ في العلم المفروض تركه وجوباً يكون على الوجهين لا  
 واجبا ولا كبري في ذاته والاعتراف في خلافه اذ اعلم وجوب شي في وجهه فذلك في تركه  
 تركه لا من قول الله في وجهه والاعتراف في وجهه تركه في وجهه كبري في وجهه  
 طاعة في خلافه لا من قول الله في وجهه والاعتراف في وجهه تركه في وجهه كبري في وجهه  
 دون اختلف في مورد الحكم اذ لا يستعمل في الحكم في وجهه كبري في وجهه تركه في وجهه  
 على ذلك في العلم في وجهه كبري في وجهه تركه في وجهه كبري في وجهه تركه في وجهه  
 تركه في وجهه كبري في وجهه تركه في وجهه كبري في وجهه تركه في وجهه كبري في وجهه  
 القول في التزام التخصيص في المقام الثاني لا في ذلك في العلم في وجهه كبري في وجهه تركه في وجهه  
 لما هو واضح من عدم انكشاف التخصيص في المقام الثاني لا في ذلك في العلم في وجهه كبري في وجهه تركه في وجهه  
 في هذا ان وجوب دفع الضرر الممنوع عن رواد في المقام الثاني لا في ذلك في العلم في وجهه كبري في وجهه تركه في وجهه  
 ما ثبت ابراراً في التخصيص في المقام الثاني لا في ذلك في العلم في وجهه كبري في وجهه تركه في وجهه  
 من المقام الثاني لا في ذلك في العلم في وجهه كبري في وجهه تركه في وجهه كبري في وجهه تركه في وجهه  
 اعظم من انما انما في العلم في وجهه كبري في وجهه تركه في وجهه كبري في وجهه تركه في وجهه  
 منه وعدم استعمال العقل في خصوصه لا في التخصيص عدم ادراكه لا في التخصيص عدم ادراكه لا في التخصيص  
 العلم في وجهه كبري في وجهه تركه في وجهه كبري في وجهه تركه في وجهه كبري في وجهه تركه في وجهه  
 بذاته العلم في وجهه كبري في وجهه تركه في وجهه كبري في وجهه تركه في وجهه كبري في وجهه تركه في وجهه  
 فاض في وجهه كبري في وجهه تركه في وجهه كبري في وجهه تركه في وجهه كبري في وجهه تركه في وجهه



























[illegible]

۱۰۰

[illegible]









[illegible]



خط  
۱